كلمة وزير الخارجية والمغتربين السوري، فيصل المقداد، أمام المناقشة العامة للدورة الـ٧٧ للجمعية العامة للأمم المتحدة، يشير فيها إلى أن إسرائيل تمارس منذ احتلالها الجولان السوري في عام ١٩٦٧ وحتى الآن "أبشع أشكال الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لقانون حقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني"[مقتطفات]*

٢٠٢٢/٩/٢٦

.....

ممارسات إسرائيلية "تشكل جرائم"

وتطرق المقداد إلى ما وصفه بالممارسات الإسرائيلية التي "دفعت المنطقة إلى مستويات غير مسبوقة من التوتر وانعدام الاستقرار" وأوضح أن ذلك تم "من خلال ارتكابها المجازر وتصعيد عدوانها العسكري على الأراضي الفلسطينية وقتل المدنيين" أو من خلال "الاستمرار في سياسات الاستيطان والتهويد والحصار والاعتقال التعسفي والتهجير القسري والتمييز العنصري".

وأشار إلى أن الممارسات "تشكل جرائم لم يعد من المقبول الاستمرار في الإفلات من العقاب عليها".

ولفت الانتباه إلى أن بلاده لن تتراجع عن وقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني في "نضاله لتحرير أرضه المحتلة وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة على كل أرضه وعاصمتها القدس، وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، وذلك وفقاً للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة".

كما شدد على دعم بلاده قرار فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة "التي طال انتظارها" وتدعو إلى عدم عرقلة قبول هذه العضوية من قبل بعض أعضاء مجلس الأمن على حد قوله.

دفن نفايات نووية في الجولان

كما أشار إلى أن إسرائيل تمارس منذ احتلالها الجولان السوري في عام ١٩٦٧ – وحتى الآن – "أبشع أشكال الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لقانون حقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني" بما في ذلك بناء المزيد من المستوطنات وتغيير التكوين الديمغرافي والهيكل المؤسساتي على حد تعبيره، "لاسيّما من خلال محاولات فرض الجنسية الإسرائيلية ووثائق الملكية الإسرائيلية على أبناء الجولان قسراً".

إضافة إلى ذلك، تقوم إسرائيل بـ "نهب موارد الجولان الطبيعية ودفن النفايات النووية في أراضيه".

---

* **المصدر:** أخبار الأمم المتحدة

https://news.un.org/ar/story/2022/09/1112591

كما اتهم إسرائيل بدعم جبهة النُصرة التابعة لتنظيمي القاعدة وداعش، وقيامها بشن اعتداءات متكررة على أراضي سوريا، والاستهداف الممنهج والمتعمّد للمرافق المدنية، بما في ذلك الموانئ والمطارات المدنية، "مما يهدد السلم والأمن في المنطقة والعالم".

وانتقد ما وصفه باستمرار الدعم أو الصمت عن مثل تلك الممارسات الإسرائيلية من قبل بعض الدول "التي تنصّب نفسها حامية للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان" وأضاف أن ذلك يجعلها "متواطئة مع هذه الجرائم، ويظهر مدى ازدواجية المعايير التي تمارسها" وشدد على حق بلاده المشروع في الدفاع عن أرضها وشعبها بكل الوسائل اللازمة، وفي ضمان مساءلة سلطات الاحتلال على هذه الجرائم.

وذكّر بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) المتعلق بالجولان السوري المحتل، مؤكداً أن أي وجود عسكري غير شرعي على الأراضي السورية هو مخالف للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة "ويجب أن ينتهي فورا دون قيد أو شرط".

كما أوضح أن محاربة الإرهاب لا تتم إلا بالتعاون مع الدولة السورية في إطار احترام سيادتها واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها.

.....

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/